الحكومة ، اجراء انتخابات جديدة » (المصدر نفسه) . اما بوعز عفرون فقد علق على هذا الوضع بقوله (يديعوت احرونوت ، ١٠/٢٥/ ٧٤) انه « اذا كان قصد يتسحاق رابين الوصول الى أكثرية ثابتة تؤيد الحكومة وتؤمن جانبه من ضربة سكين من قبل ديان وزملائه ، فهناك امكانات جيدة للغاية بأن تضمن مناورة ادخال المفدال للحكومة ذلك . ولكن بما ان الهدف من قيام الحكومة ليس وجودها بحد ذاته ، وانما قدرتها على تنفيذ سياسة معينة ، من الصعب أن نرى كيف يستطيع رابين ان يتحرك نحو مرونة سياسية» مع وجود المفدال في حكومته . ولهذا « يتضح اذن ، اكثر فأكثر ، انه لا مناص من اجراء انتخابات جديدة ، تدور هذه المرة صراحة حول مبدأ التسوية الاقليمية والسلام ، ضد مبدأ الضم والحرب » .

لا الاردن ولا منظمة التحرير الفلسطينية ؟

ان الاراء التي أشرنا لها لم تكن الاراء الوحيدة التي طرحت حول أزمة الحكم التي تجابه اسرائيل حاليا، اذا سمعت الى جانبها اراء اخرى تدعو الى التريث وعدم دفع الاحزاب نحو الانشقاق على بعضها البعض ، لان المشاكل التي تجابهها اسرائيل على صعيد سياستها الخارجية لا تستوجب ذلك ، بل على العكس ستجد معظم الاحزاب الاسرائيلية نفسها ، على الرغم من الخلافات التي تسودها ، متحدة للتصدي للاخطار التي قد تواجه اسرائيل . وينطلق اصحاب هذا الرأي من توقعهم اعتراف العرب والعالم بـ م.ت.ف. وحقها في اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بحيث ستضطر اسرائيل ، نظرا لرفضها الاعتراف بهذه الخطوة من جهة ولعدم تمكنها من الاستمرار في المفاوضات مع الاردن من جهة اخرى الى تنفيذ « مشروع الون » بمنح « حكم ذاتي للفلسطينيين » في الضفة ، يكون على علاقة مع اسرائيل بدلا من الاردن ، وهو ما قد يحظى بموافقة معظم حمائم وصقور اسرائيل. وفي هذا الصدد ذكر حفاي ايشد (دافار ، ١٠/٢٤/ ٧٤) أن المشكلة التي تجابهها اسرائيل ليست تنفيذ مشروع التقسيم لسنة ١٩٧٤ ولا مشروع الون ، اذ أن « الخطر الحقيقي يكمن في مشروع اخر تماما ، وهو الذي يشكل موضوعا للبحث الان ويحظى بتأييد دولي متزايد . انه مشروع اقامة دولة « ثالثة » في يهودا والسامرة وقطاع غزة ، اضافة الى الاردن واسرائيل ... انه هذا عمليا مشروع الحد الادنى » المشترك بين الـ ١٠٥ دولة التي صوتت في الجمعية العمومية للامم المتحدة الى جانب دعوة ممثل م.ت.ف. ، وليس من المستبعد ان تبذل محاولة لفرضها على اسرائيل ، باختيارها او رغما عنها. وكل من يريد الموافقة على هذا المشروع ملزم ، من ناحيته ، بالعمل منذ الان على الانشقاق ثم بلورة اكثرية تؤيد المشروع وتكون مستعدة لقبوله. ان أي انقسام يحدث الان في حزب العمل او المفدال سيساعد على تنفيذ « مشروع عرفات » وليس ، مع الفارق ، « مشروع الون » ... واضاف ايشد معربا عن رأيه بضرورة الاسراع الى التفاوض مع سكان الضفة الغربية وحل المشكلة معهم ، بدلا من الانهماك في العمل على انشقاق الاحزاب الاسرائيلية .

وتجدر الاشارة هنا الى أن يغئال الون وزير خارجية اسرائيل ، كان قد لمح في احدى تصريحاته الاخيرة الى ان اسرائيل قد تجد نفسها مضطرة اخيرا الى ايجاد حل خاص بها لمسألة الضفة الغربية ، وذلك بقوله ـ اثناء رده في الكنيست على اقتراح لجدول الاعمال ، قدمه ليكود بشأن دعوة م. ت. ف. الى الجمعية العمومية ـ « انه اذا قامت الاوساط المتطرفة في العالم العربي بتجميد المساعي السياسية ، فسنجد وسيلة بفضل سيادتنا ، لضمان مصالحنا السياسية والامنية، وذلك من خلال احقاق الحق مع المواطنين العرب المقيمين في المناطق المحتلة بها . ولهذا الغرض... لسنا بحاجة الى اي عامل اجنبي مع أن حكومة اسرائيل قررت في حينه ، ان هذه المشكلة يمكن حلها من خلال تسوية النزاع بين اسرائيل والاردن» (را ، ١٠/٢١/ ٧٤) . ويبدو ان هذا التلميح ينم عن بوادر اتجاه جديد في اسرائيل ، الى ان رئيس حكومة اسرائيل كان قد نفى بشكل قاطع قبل نحو شهر ونصف الشهر (في مقابلة مع دافار، ٩/١٦/ ٧٤) ان تكون اسرائيل على استعداد للتفاوض حول مصير الضفة الغربية سياسيا مع أية زعامة محلية هناك ـ في حين يظهر ان احتمال اجراء انتخابات جديدة ، رغم انضمام المفدال للحكومة ، يزداد من يوم لاخر .

ص.ج.